الأنباء
الخميس 14 يونيو 2012

مصادر قضائية رفيعة المستوى: الحكومة تستعد لسيناريوهات ما بعد الانتخابات

وزير العدل يمنح الجيش المصري سلطة اعتقال المدنيين وسياسيون وحقوقيون: «نيولوك جديد» لقانون الطوارئ

القاهرة ـ وكالات: في مفاجأة لم تكن متوقعة، وقبل انتهاء جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية بين كل من الفريق أحمد شفيق، ود.محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة ـ الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين ـ أصدر المستشار عادل عبدالحميد وزير العدل القرار رقم 4991 لسنة 2012 والذي نشرته الجريدة الرسمية «الوقائع المصرية» وبمقتضاه يتم منح أفراد الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية صفة الضبطية القضائية للمدنيين، في حال ارتكابهم جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات الجنائية، ومحاولة مقاومة الحاكم حال فوزه في الانتخابات الرئاسية.

وأوضح القرار في مادته الأولى أنه مع عدم الإخلال بالاختصاصات المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم 25 لسنة 1966، والذي يخول لضباط وضباط الصف في المخابرات الحربية وضباط الصف في الشرطة العسكرية، الذين يمنحون سلطة الضبط القضائي من وزير الدفاع أو ممن يفوضه صفة مأموري الضبط القضائي في الجرائم التي تقع من غير العسكريين «المدنيين»، والمنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر والسابع والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وفي الباب الخامس عشر والسادس عشر من الكتاب الثالث من القانون ذاته.

وهذا يعني، حسب ما أكدته مصادر لجريدة «اليوم السابع»، أن للشرطة العسكرية والمخابرات الحربية صفة مأموري الضبطية القضائية، ولهم الحق في ضبط أي مواطن عادي في حال ارتكابه الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات، والتي ذكرها القرار السابق، وهي حسب الباب الأول من الكتاب الثاني عبارة عن: كل الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج، والتي تصل عقوبتها للإعدام، بجانب الباب الثاني من ذات الكتاب والذي يضم الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل، والباب الثاني «مكرر» وهي أن يستخدم الشخص المضبوط المفرقعات، والباب السابع وهي مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره، بمعنى: في حال فوز رئيس في الانتخابات الرئاسية تطبق على كل من يرفضه ولا يمتثل لأوامره هذه العقوبات، كما عاقب الباب الثاني عشر الشخص الذي يقوم بإتلاف المباني والآثار، وبالنسبة للباب الثالث عشر يتم إلقاء القبض على كل من يقوم بتعطيل المواصلات.

صورة من قرار وزير العدل كما نشرته «الوقائع المصرية»

أما فيما تنص عليه عقوبات الكتاب الثالث من قانون العقوبات في الباب الخامس عشر منه، فهو إلقاء القبض على كل من يقوم بالتظاهر أو التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة، والاعتداء على حرية العمل، وفي الباب السادس عشر تنص على ضبط كل من يقوم بأعمال الترويع والتخويف.

وتضمنت المادة الثانية من القرار الصادر من الوزير أن يتم العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وهو ما يعني أن هذا القرار سار حاليا، ويتم تنفيذه على من تنطبق عليه العقوبات.

وكشفت مصادر قضائية رفيعة المستوى أن القرار صدر كي تتمكن الأجهزة الأمنية والسيادية من فرض السيطرة على الحالة الأمنية في الشوارع بعد الانتخابات الرئاسية وفوز أحد المرشحين، مؤكدة أنه من غير المقبول أن تنتشر المظاهرات ويتم تعطيل المواصلات والمرور والخروج على الرئيس الجديد بعد الثورة، واختيار الشعب رئيسه الجديد.

من ناحية أخرى شن عدد من الحقوقيين والسياسيين هجوما عنيفا على القرار، واصفين إياه بأنه «نيولوك جديد للطوارئ»، وتوالت ردود الأفعال على القرار المنشور بجريدة الوقائع المصرية امس، بالعدد 136 الصادر بتاريخ 13 يونيو، والذي تضمن القرار الذي حمل رقم 4991 الصادر من وزير العدل، ما يفيد بمنح سلطة الضبطية القضائية لضباط وضباط صف المخابرات الحربية والشرطة العسكرية في عدد من الجرائم التي تندرج تحت قانون العقوبات من الجرائم التي تقع من غير العسكريين.

وقال المحامي والناشط محمد محيي رئيس جمعية التنمية الإنسانية: إن القرار عودة للطوارئ بمسوغ قانوني يتجاوز الكثير من الحقوق الدستورية للشعب، فقد نقل من اختصاص أمن الدولة السابق ومن وزارة الداخلية إلى الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية، واصفا هذا القانون بالكارثي، وهو صورة من الطوارئ لكن بسلطات وصلاحيات أكبر وأوسع، وهو أمر غير مقبول، لافتين إلى أن القرار قام بالقفز على البرلمان.

وأكد محيي على أن القانون وضعنا في إشكالية أكبر، لافتا إلى أن القانون لم يوضح الجهة التي سيتم تحويل المقبوض عليها إليها، هل سيتم تحويله إلى النيابة العامة، أم النيابة العسكرية؟ مشددا على أن القرار منح دورا لجهاز المخابرات الحربية، كان من المفترض أن يتم إعطاؤه لجهاز الأمن الوطني الذي تم سلب العديد من اختصاصاته.

في حين قال المحامي والخبير الحقوقي محمد زارع رئيس المنظمة العربية للإصلاح الجنائي: إن المجلس العسكري لم يكن أمامه سوى الإلغاء الشكلي لحالة الطوارئ، حتى يجعل صورته أمام العالم ناصعة البياض من خلال إظهار حرصه على تسليم البلاد إلى سلطة مدنية. لافتا إلى أن القرار الذي وضعت له المسوغات الخاصة به هو إجراء غير دستوري، يبرهن ويؤكد ويعطي إشارات ورسائل قوية عن صورة الدولة الجديدة التي ستحكم مصر مستقبلا، قائلا: عموما نستطيع أن نقول إن الجيش استعاد سلطاته من مبارك الذي حاول أن ينفرد بالسلطة خلال السنوات العشرين الأخيرة بتوريث الحكم لابنه، وكان يساعده في ذلك أمن الدولة، والذي استغل 10 سنوات تحت اسم مكافحة الإرهاب و10 سنوات أخرى لتمرير ملف التوريث، مشيرا إلى أن ما يحدث منذ 25 يناير حتى الآن عبارة عن عملية نقل الصلاحيات للدولة الجديدة التي ستحكم، والتي لن تخرج عن المؤسسة العسكرية ورجالها ـ حسب قوله. بدوره قال الناشط الحقوقي جاسر عبدالرازق الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان في تصريحات خاصة لـ«اليوم السابع» إن القرار صحيح ومنشور بجريدة الوقائع المصرية، ووصفه بأنه أبشع من الطوارئ، وقال إنه يعطي سلطات موسعة للجيش والمخابرات الحربية.

في حين قال م.أحمد بهاء الدين شعبان رئيس الحزب الاشتراكي المصري: إن إلغاء الطوارئ من قبل المجلس العسكري كان إلغاء شكليا، واكب ترديد إنهاء المرحلة الانتقالية، وبالتالي كان «العسكري» مجبرا على إلغاء الطوارئ، لافتا إلى أن هذا الإجراء الجديد إجراء غير دستوري، يمنح سلطات مطلقة لرجال الجيش المصري، مشيرا إلى أن الخطورة في هذا القانون تكمن في أن السلطات المطلقة التي تم منحها للجيش هي نفسها التي كانت ممنوحة في السابق لأفراد الشرطة، والتي كانت السبب الرئيسي في خروج الشعب عليها، مشيرا إلى تخوفه من زيادة اتساع الفجوة بين الجيش والشعب، متمنيا ابتعاد الجيش المصري عن الصراعات السياسية، من أجل الحفاظ على صورته وقيمته أمام الجماهير المصرية.

مصريان يجلسان أمام حائط مرسوم عليه صور لبعض من شهداء الثورة المصرية أمس (أ.ف.ب)

نائب في البرلمان المصري يتابع فاتنات «يورو 2012» أثناء جلسة «التأسيسية»!

بعيدا عن الصراعات والانقسامات التي كادت تهدد نجاح جلسة انتخاب اعضاء الجمعية التأسيسية للدستور اول من امس، خرج احد النواب من الجو الخانق للمناقشات وتفرغ لتصفح مواقع الانترنت على جهاز الآيباد الخاص به.

ويبدو ان النائب البرلماني توقف طويلا امام صور فاتنات «يورو 2012» حيث نسي هموم التأسيسية امام مشجعة المانية متألقة في كأس الامم الاوروبية المقامة حاليا في بولندا واوكرانيا وكأنه يقول «هي دي التأسيسية ولا بلاش»!

صورة للنائب وهو يتابع الفاتنات على الآيباد خلال الجلسة كما نشرتها بوابة الوفد

عمر الشريف: لست خائفاً من مرسي ولا أخشى اتهامي بازدراء الأديان

«لست خائفا من الإخوان او مرشحهم الرئاسي إمام بعد مشاركته إياه في فيلم «حسن ومرقص» د.محمد مرسي».. هكذا كان رد النجم العالمي المصري عمر الشريف على ما رددته بعض التقارير الصحافية عن ربطه مسألة عودته لمصر بعدم فوز المرشح الإسلامي د.محمد مرسي في جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية.

الشريف يؤكد انه سيأتي لمصر في اي وقت يرغبه، سواء أفاز د.مرسي او شفيق بالرئاسة، لأن مصر هي بلده في الأساس.

المتحدثة الإعلامية باسم عمر الشريف تنفي ما نسب إليها عن خوف الشريف من ان يوجه إليه اتهام بازدراء الأديان على غرار مواطنه عادل الذي كانت مشاركة الزعيم فيه ضمن أسباب الحكم عليه بالحبس لمدة 3 أشهر، قائلة: «لم أصرح بذلك، خاصة ان عمر الشريف ليس خائفا من هذا الأمر، اذ لم يوجه له أي إخطار بإقامة أي دعوى قضائية ضده، وبالتالي لا يوجد ما يستدعي القلق».

وعن مشاركة النجم العالمي المقيم بباريس في جولة الإعادة من الانتخابات الرئاسية قالت المتحدثة الإعلامية باسمه: «بالتأكيد سيشارك عمر الشريف في جولة الإعادة، وإن كنت لا أعرف حتى هذه اللحظة المرشح الذي قام بإعطائه صوته».

هاني شاكر: هل رفع الأذان في مجلس الشعب يعتبر إنجازاً؟

بعيدا عن الفن علق الفنان هاني شاكر على الانتخابات الرئاسية في مصر قائلا: هصوت للمرشح الذي سيلبي طلباتي ويعيد مصر الى الامان، وادعو الشعب لان يتوجه الى الصناديق الانتخابية ليدلي بصوته بعيدا عن فكرة المقاطعة تماما حتى لا تضيع مصر منا، واتمنى الا يطمع الرئيس في ولاية اخرى، وان يكون لديه خطة مستقبلية لمصر في المرحلة المقبلة، وان يحقق انجازات سريعة نلمسها جميعا خاصة ان ما حدث خلال الفترة الماضية كان محزنا جدا.

ورفض شاكر فكرة انشاء مجلس رئاسة بديلا عن الانتخابات وقال في حوار مع جريدة «المصري اليوم»: هل هذا يعقل بعد ان نصل الى مرحلة متقدمة في الانتخابات نعود مرة اخرى ونعزل المركز الاول والثاني ونكون مجلسا رئاسيا من الثالث والرابع والسادس، نحن حاليا نخطو نحو الديموقراطية والصندوق وكل شخص حر في اختياراته.

وحول رأيه في مجلس الشعب قال: اداء المجلس ضعيف، وكنا نتوقع منهم اكثر من ذلك بكثير، والقوانين التي تم انجازها قليلة، ولا ترضي الغالبية العظمى من الشعب، فهل رفع الأذان في مجلس الشعب وعقد المؤتمرات الصحافية والاجتماعات في المساجد هل يعتبر انجازا؟

علي الحجار: سأنتخب صباحي في الإعادة!

قال المطرب علي الحجار انه سيتوجه للإدلاء بصوته في جولة الإعادة بين مرشح الإخوان د.محمد مرسي والفريق أحمد شفيق، المقرر إجراؤها 16 الجاري، موضحا انه سيقوم بالشطب على كلا المرشحين بقلم «فلوماستر» وسيكتب أمامهما «أرشح حمدين صباحي رئيسا للبلاد».

الحجار أوضح انه منح صوته في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية للمرشح الذي حصل على الترتيب الثالث حمدين صباحي.

خالد صالح: سأرشح مرسي لهذا السبب

أكد الفنان خالدصالح انه سيدعم د.محمد مرسي في جولة الإعادة بانتخابات الرئاسة المقرر عقدها يومي 16 و17 يونيو الجاري امام الفريق احمد شفيق.

وبرر صالح اختياره لمرسي برغبته في التخلص من الحكم العسكري من خلال مرسي وكتب خالد صالح على حسابه الشخصي بـ«تويتر» محمد مرسي رئيس مدني وليس عسكريا ورشحته للرئاسة لأنه فصيل وطني شارك في الثورة حتى لو اختلفنا معه فهو الان يمثل مخرجنا الأخير من العسكرية الى المدنية.

ورفض صالح كل النداءات التي تدعو لمقاطعة الانتخابات المقبلة، متمنيا في الوقت ذاته تطبيق قانون العزل حتى يتمكن المصريون من تحقيق حريتهم واختيار مرشح ثوري حقيقي.

سعيد صالح: أنصح «النور السلفي» بمحاكمة الأموات ممن شاهدوا «مدرسة المشاغبين»

سخر الممثل سعيد صالح من دعوة نواب حزب «النور» السلفي في البرلمان لمنع عرض مسرحية «مدرسة المشاغبين» بدعوى انها تتضمن اساءة بالغة لمهنة المعلم، من وجهة نظرهم، قائلا: يبدو ان اضحاك الجمهور اصبح عيبا في زمن السلفيين.

واكد صالح انه لا يجد مبررا واحدا وراء طلب هؤلاء الاعضاء بمنع المسرحية، متسائلا: هل تسببت تلك المسرحية في انتشار الفساد في مصر لكي يتم منعها، وهل رغبة اسرة العمل في رسم البسمة على شفاه الجمهور تعد جريمة يجب ان نعاقب عليها!

قائلا: يبدو ان اضحاك الجمهور اصبح عيبا في زمن السلفيين.

واضاف ساخرا: انصح نواب حزب النور السفي بمحاكمة الاموات ممن شاهدوا تلك المسرحية لانه كان لا يجوز لهم مشاهدتها.

مصدر أمني ينفي طلب النيابة كشف عذرية «فتاة ونيس» .. وزوجته: أثق به والفتاة ابنة أخته

نفى رئيس مباحث شمال القليوبية العميد محمد شرباص أحد شهود واقعة ضبط النائب السلفي علي ونيس مع فتاة طوخ في واقعة الفعل الفاضح، ما تردد حول إجبار أمن الدولة الفتاة على الافتراء على النائب السلفي علي ونيس، بالإضافة إلى ما تردد من رفض النائب العام رفع الحصانة عن النائب لسماع أقواله، بعد أن تقدمت النيابة بطلب ذلك.

وأكد شرباص معرفته بالفتاة وأهليتها، منوها إلى سمعتها الحسنة في محيط قرية مشتهر، مشددا على أن الفتاة لم تتعرض للضغط من قبل أي عناصر سواء أمنية أو مدنية، نافيا ما يشاع حول قيام أفراد أمن، سواء من أفراد قوة الضبط أو من رجال أمن الدولة، بالضغط على الفتاة للافتراء على النائب علي ونيس.

من ناحية أخرى نفي مصدر قضائي ما تردد حول رفض النائب العام رفع الحصانة عن النائب ونيس لسماع أقواله أمام هيئة النيابة، مضيفا أن النيابة قررت حبسها 15 يوما علي ذمة التحقيقات، كما نفى أيضا ما نشرته بعض وسائل الإعلام من طلب النيابة الكشف عن عذرية الفتاة.

وكان قد تردد على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك قيام رجال أمن الدولة بالضغط على الفتاة للافتراء على النائب ونيس، ونشر جروب «سلفيون ولكن ظرفاء» على صفحته تصريحا يتضمن رفض النائب العام رفع الحصانة عن النائب السلفي، وإجبار رجال أمن الدولة الفتاة على الافتراء على النائب ونيس، منددين بقيام الإعلام بنشر التهم وليس الحقائق ـ على حد قوله ـ وأوضح الجروب أن الفتاة صدر ضدها الحبس بتهمة انتحال شخصية وكذب وسوء سلوك فقط.

من جانبها، أكدت أم محمد زوجة علي ونيس أنها تثق في زوجها وتعلم تماما أن هذه شائعات مغرضة الهدف منها تشويه صورة الإسلاميين، وقالت ما حدث كذب وافتراء وتساءلت «هو أنا لسه هأعرف زوجي دلوقتي دي عشرة وأولاد».

وقالت، خلال لقاء نسائي بدار ضيافة في بنها، ان هذه الشائعات لم ولن تؤثر على علاقتها بزوجها وأن هذا الهجوم والتشويه لم يحدث لزوجها فقط، وأن كثيرا من أعضاء مجلس الشعب الإسلاميين تعرضوا لنفس هذه الشائعات التي تهدف إلى تشويه صورة الإسلاميين في وقت أصبح فيه الإسلاميون على بعد خطوات من الإمساك بزمام أمور البلد وروت زوجة الشيخ علي ونيس ما حدث.

وأوضحت أن زوجها خرج مع ابنة أخته التي ستتزوج بعد أيام بهدف شراء بعض مستلزمات الزواج كهدية لها وأثناء ذلك شعرت الفتاة بدوار وبالرغبة في التقيؤ ولهذا أوقف السيارة وأخذ يساعدها حتى تفيق، وقتها هجمت عليه الشرطة وسألته عن بطاقته، موضحة أن القضية هدفها الهجوم على الإسلاميين.

محمد مرسي يقدم حزمة «تعهدات» للمصريين قبيل جولة الإعادة

القاهرة ـ وكالات: عقد المرشح الرئاسي المصري د.محمد مرسي امس مؤتمرا صحافيا قدم فيه حزمة من التعهدات للمصريين، وذلك قبل يومين من الجولة الثانية والحاسمة لانتخابات الرئاسة.

وتعهد د.مرسي بتشكيل حكومة ائتلافية من القوى الوطنية والكفاءات واختيار رئيسها من خلال الكفاءة ولا يمثل حزب الحرية والعدالة فيها الأغلبية.

كما تعهد بتوفير مئات الآلاف من فرص العمل سنويا، وزيادة الإنفاق على الصحة أربعة أضعاف وزيادة المستفيدين من التأمين الصحي.

ووعد مرشح حزب الحرية والعدالة بتخفيف أعباء الأسر المصرية المخصصة للإنفاق على التعليم والصحة.

وسعى د.مرسي إلى طمأنة المرأة والأقباط في مصر، حيث أكد على حق المرأة في العمل والمشاركة الفعالة في المجتمع وأن لها كامل الحقوق في كل المجالات وأن الجميع متساوون بغض النظر عن العرق أو الدين.

كما أكد على حرية الإعلام، مشددا على أنه لن يمنع أي رأي أو تغلق صحيفة أو قناة في عهده.

وحرص د.مرسي على ختام المؤتمر بالتعهد بالقصاص العادل لدم شهداء الثورة.

ومن المقرر أن تجرى الإعادة يومي السبت والأحد القادمين بين مرسي والمرشح المستقل الفريق أحمد شفيق.

إلى ذلك قال د.مرسي إنني سأقوم بعمل مصالحة وطنية ونفسية بين جميع أبناء الوطن، بمن فيهم أعضاء الحزب الوطني المنحل وأبناؤنا العاملون في جهاز الشرطة، ما عدا من ارتكبوا جرائم في حق الشعب خلال حكم النظام البائد، مطالبا من أخطأ بأن يعتذر ومن ارتكب جريمة بأن يسلم نفسه للعدالة.

وأكد د.محمد مرسي، أنه على يقين من أن أغلب رجال الشرطة وأعضاء الحزب الوطني المنحل مصريون شرفاء يحبون وطنهم، وأنه ليس من المقبول أن نخون كل من حمل كارنيه الحزب، فالأغلبية العظمى يحلمون بالتنمية الشاملة والتقدم المنشود لبلدهم، موضحا أن الذين مارسوا الفساد كانوا أفرادا معدودين من قيادات الحزب في كل محافظة، أما الباقون فكانوا مغلوبين على أمرهم، وحصلوا على العضوية لتيسير مصالحهم في ظل نظام ظالم وفاسد.

وأضاف د.مرسي «قلوبنا مليئة هم ودم على الشهداء الذين لم يأخذ أحد حقهم، ولابد من القصاص العادل ممن قتلهم وحرض على ذلك، مؤكدا أن الوصول إلى الأدلة ليس مستحيلا رغم أن المجرمين أخفوها وعادوا ينخرون في عظام الوطن كالسوس».